HRI

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

HRI/CORE/1/Add.51
9 November 1994
ARABIC
Original: FRENCH

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

وثيقة أساسية تشكل الجزء الأول من تقارير الدول الأطراف

السنغال

[١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤]

(A) GE.94-19884

أولا - الأرض والسكان

١- جمهوريـــة السنغال دولة تنتمي الى القارة الافريقية، في جزئها الاستوائي السوداني. وهي تقع ما بين ١٢° - ١٨° و١٦° ٤١ من خط العرض شمالاً على مساحة قدرها ٤٠٠ ٢٠١ كم٢. وتحدُّها شمالا جمهورية موريتانيا الاسلامية، وشرقا جمهورية مالي، وجنوبا جمهورية غينيا وجمهورية غينيا-بيساو، وغربا المحيط الأطلسي.

٢- وقـُدِّر عدد سكان السنغال بـ ٠٠٠ ٣٠٠ ٧ نسمة في شهر أيار/مايو ١٩٨٨، وهم موزَّعون على نحو غير متساوٍ على امتداد الاقليم الوطني مع تركيز بشري كبير في دكار التي تضم ٧٠٧ ٢ نسمات في الكم٢ مقابل ١٤٠ نسمة في الكم٢ في تيس وديوربل و٦ نسمات في الكم٢ في منطقة تامباكوندا الشرقية التي تمثل مع ذلك خمس مساحة الاقليم الكلـّية.

٣- ومتوسط الكثافة السكانية هو ٣٥ نسمة في الكم٢. وكان معدل النمو السنوي لهؤلاء السكان ما بين تعدادي ١٩٧٦ و١٩٨٨ هو ٣,٨ في المائة مقابل متوسط وطني قدره ٢,٩ في المائة.

٤- وسكان السنغال موزَّعون في ثلاث فئات كبيرة بحسب الجنس والعمر:

الفئة	عدد الذكور	عدد الاناث	المجموع	النسبة المئوية
- ٢٠ سنة	١ ٩٥٩ ١٥٣	٢ ٠١٧ ٦٠٩	٣ ٩٧٦ ٧٨٢	٥٧,٧
٢٠ الى ٥٩ سنة	١ ٣١٣ ٣٧١	١ ٣٥٩ ٣١٩	٢ ٥٧٣ ٢٧٧	٣٧,٣
٦٠ سنة وأكثر	١٨٠ ٣٤٥	١٦٢ ٢٢٤	٣٤٦ ٧٤٩	٥,٠

٥- وخلال التعداد العام الذي جرى سنة ١٩٨٨، سـُجلت النسب التالية لدى الأشخاص الذين تجاوزت أعمارهم ١٥ سنة: ٥٣ في المائة من الرجال متزوجون و٦٨ في المائة من النساء متزوجات. ولم تبلغ نسبة العزاب إلا ٤٤ في المائة لدى الرجال و١٩ في المائة لدى النساء.

٦- ويمثل الأجانب ١,٨ في المائة من السكان. ومن حيث التوزيع الاثني لهؤلاء السكان، يلاحظ أن هناك سبع اثنيات رئيسية في السنغال:

الاثنية	العدد	النسبة المئوية من السكان
ولوف	٢ ٨٩٠ ٤٠٢	٤٢,٧
سيريري	١ ٠٠٩ ٩٢١	١٤,٩
بوله	٩٧٨ ٣٦٦	١٤,٤
توكولور	٦٣١ ٨٩٢	٩,٣
ديولا	٣٥٧ ٦٧٢	٥,٣
ماندينغي	٢٨٨ ٤٠٢	٤,٢
ساراكولي/سوننكي	١٣٣ ١٨٤	١,٧
اثنيات أخرى	٥٠٣ ٥٧٨	٧,٥

٧- اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية في جمهورية السنغال، ولكن هناك ست لغات وطنية أخرى دارجة ومعترف بها في الدستور. وهذه اللغات هي الولوف والبولار والسيريري والماندينغي والديولا والساراكولي/سوننكي.

٨- وعلى صعيد الأديان الممارسة، هناك ثلاثة أديان رئيسية في السنغال هي:

الدين الاسلامي ٩٤ في المائة من السكان

الدين المسيحي ٥ في المائة من السكان

أديان أخرى ١ في المائة من السكان.

وتمارس جميع الاثنيات في البلاد الدين الاسلامي، ويتواجد المسيحيون بوجه عام على الساحل الصغير لدى السيريري ولدى الديولا وجنوبي البلاد.

٩- ومن ناحية التحضر، يلاحظ نفس التفاوت حيث يعيش في دكار ٩٦ في المائة من سكان المدن، في حين أن معدل التحضر في جميع المناطق الأخرى يقل عن المتوسط الوطني الذي يبلغ ٣٩ في المائة.

١٠- والأجـــل المتوقع للفرد هو ٥٤ سنة في السنغال. ومعدل وفيات الرضَّع (من صفر الى سنة واحدة) هو ٨,٦ في المائة ومعدَّل وفيات الأطفال (من سنة واحدة الى ٤ سنوات) هو ١١,٣ في المائة. ومعدَّل

وفيات الأمهات في المناطق الحضرية هو ٤٥٠ وفاة لكل مائة الف ولادة، وفي المناطق الريفية ٩٥٠ وفاة لكل مائة ألف ولادة. ومعدل الخصوبة هو ٦,٨ أطفال للمرأة ومعدّل العزوبة النهائية هو ٠,٥ في المائة. والفترة بين الحملين هي ٣٣ شهرا.

١١- وعلى صعيد معدّل الأمّية، يلاحظ أن معدّل الأمّية لدى النساء اللواتي يتراوح عمرهن من ١٥ الى ٤٩ سنة انخفض من ٨٦,٨ في المائة في عام ١٩٧٦ الى ٧٩ في المائة في عام ١٩٨٨. كما انخفض لدى الذكور الذين يبلغ عمرهم ١٥ سنة فما فوق من ٧٨,١ في المائة في عام ١٩٧٦ الى ٦٢,٦ في المائة في عام ١٩٨٨.

١٢- وفيما يلي بعض المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية:

- العملة: فرنك الاتحاد المالي الافريقي (١ فرنك فرنسي = ١٠٠ فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الافريقي)

- الناتج القومي الاجمالي: ٤٠٧ ١ مليار (فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الافريقي)

- الناتج القومي الاجمالي للفرد: ٠٠٠ ١٩٥ فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الافريقي

- الناتج المحلي الاجمالي: ٤٨٠ ١ مليار (فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الافريقي).

ثانيا - الهيكل السياسي العام

١٣- جمهورية السنغال هي أحد الأقاليم الفرنسية السابقة ولها ماضٍ سياسي ثري جدا. وقد أُعلنت دولة مستقلة وذات سيادة في ٤ نيسان/أبريل ١٩٦٠، إذ نُقلت اليها الاختصاصات التي كان معهودا بها حتى ذلك التاريخ الى الكومنولث الفرنسي الذي أنشئ بموجب دستور ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٨.

١٤- وأول تنظيم مؤسسي اقتضى في بداية الأمر اعتماد شكل جمهوري، قائم على الفصل بين السلطات، بين سلطة تنفيذية مكوّنة من رئيس للجمهورية ورئيس لمجلس الوزراء تكلّف بتحديد وتنفيذ السياسة الوطنية والدولية للبلد، وسلطة تشريعية، هي أمينة السيادة الوطنية، مكوّنة من مجلس يضم ٦٠ نائبا منتخبين بالاقتراع العام، وسلطة قضائية تمارسها المحكمة العليا المكلّفة باعلاء كلمة القانون كاملا والقائمة في آن واحد بدور المجلس الدستوري ومجلس الدولة ومحكمة النقض.

١٥- وأدّت أول أزمة حكومية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢ الى انهاء ثنائية الرأس هذه داخل السلطة التنفيذية والى انشاء نظام رئاسي مُركّز مع رئيس للدولة مسؤول وحده أمام الشعب. ولكن، أُبقي على البرلمان والمحكمة العليا بوضعهما الأصلي. ولوحظ أخيرا، مع هذا التعزيز للسلطة التنفيذية، اختفاء جميع أحزاب المعارضة وإنشاء احادية حزبية مع الحزب الوحيد الحاكم.

١٦- وقد أدّت الأزمة المدرسية والجامعية الكبيرة، التي بدأت في عام ١٩٦٨ وامتدّت حتى عام ١٩٧٠، الى اخضاع النظام لمحنة قاسية والى التعديل الدستوري الذي كرّس العودة الى النظام الرئاسي غير المـُركـّز، مع انشاء منصب رئيس الوزراء الذي يعيـّنه رئيس الجمهورية ويعزله. غير أن هذا التعديل لم يمـَس المؤسستين الأخريين، أي البرلمان والمحكمة العليا.

١٧- وكان لا بد من الانتظار حتى عام ١٩٧٤ لرؤية رياح التعددية السياسية تهب على البلاد مع السماح بانشاء أحزاب سياسية وإن اقتصرت على ثلاثة أحزاب حصرا. ولكن، تجدر الاشارة الى أنه في ذلك التاريخ، من بين الخمسين دولة التي كانت تضمـُّها القارة الافريقية، لم يكن يقبل التعددية الحزبية غير خمس دول فقط. وبالتالي، فقد مثل ذلك خطوة هامة للسنغال في طريق إشاعة الديمقراطية.

١٨- وفي عام ١٩٨٠، ونتيجة لتعديل دستوري أُجري قبل بضع سنوات، شاهدت البلاد تغيرا هاما على رأس الدولة، مع استقالة أول رئيس للجمهورية، إذ حل محله رئيس الوزراء. وعـُيـّن رئيس جديد للوزراء لاختتام الدورة التشريعية التي بدأت في عام ١٩٧٨. وهكذا، في أيار/مايو ١٩٨٣، غداة الانتخابات الرئاسية والتشريعية، أُلغي منصب رئيس الوزراء، مما كرّس مرة أخرى العودة الى النظام الرئاسي.

١٩- وتجدر الاشارة مع ذلك الى حدوث تغيير هام، تمثـّل في انشاء تعددية سياسية كاملة، تتيح ممارسة الديمقراطية الحرة في البلاد، وقد ترتب على ذلك انشاء حوالي ٢٠ حزبا سياسيا حتى يومنا هذا. وقفز عدد النواب من ٦٠ نائبا الى ١٢٠ نائبا في عام ١٩٨٣.

٢٠- وأدى تعزيز الخيار الديمقراطي الى انشاء منصب "وسيط الجمهورية"، ومهمته هي تذكير السلطة التنفيذية بواجبها في مراعاة حقوق الانسان الأساسية في علاقاتها مع الرعايا.

٢١- ولم يفلت الجهاز القضائي من رياح الاصلاح هذه. وهكذا، ألغيت المحكمة العليا في عام ١٩٩٢ بعد ٣٣ سنة من انشائها، وبعد أن حققت أهدافها المتعلقة بتوحيد القانون والقضاء. وحل محلها المجلس الدستوري ومجلس الدولة ومحكمة النقض.

٢٢- وفي نفس السنة تم اصلاح القانون الانتخابي مع ادخال ثلاثة تغييرات هامة: تخفيض السن المؤهلة للانتخاب من ٢١ سنة الى ١٨ سنة، مما أثر تأثيرا كبيرا على هيئة الناخبين السنغالية، وتحديد الولاية الرئاسية باثنتين من سبع سنوات، كدليل على ضمان حصول تعاقب أكبر على مستوى القضاء الأعلى، ونقل الرقابة على النشاط الانتخابي والمنازعات ذات الصلة به الى القضاة، كدليل على ضمان حصول انتخابات حرة وشفافة.

ثالثا- الاطار القانوني العام لحماية حقوق الانسان

٢٣- يجدر التذكير بأن جمهورية السنغال لدى انضمامها الى السيادة الدولية، قد اختارت على نحو لا رجعة فيه، سيادة القانون وذلك من أجل سيادة القاعدة القانونية، باعتبارها الأساس الذي يقوم عليه نظام الدولة، وإنما أيضا من أجل سيادة حقوق الانسان الأساسية، كما حددها الاعلان العالمي لحقوق الانسان في

١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. ولهذا السبب، بدأت في انشاء المؤسسات العامة الديمقراطية، القائمة على الفصل بين السلطات واستقلال القضاء بالنسبة الى السلطتين العامتين الأخريين.

٢٤- وعلى الصعيد الدولي، تجلى هذا الخيار، بادئ ذي بدء، في رسالة موجهة من رئيس الدولة الى الأمانة العامة للأمم المتحدة في ٩ أيار/مايو ١٩٦٣، حيث اعترفت جمهورية السنغال منذ ذلك الحين بأنها مرتبطة بجميع الاتفاقيات السابقة التي جرت في مجال تعزيز وحماية حقوق الانسان، وذلك فقا لمبدأ خلافة الدول، بين الدولة الفرنسية والدولة السنغالية الجديدة.

٢٥- وبعد ذلك، شاركت السنغال مشاركة هامة في إعداد واعتماد صكوك دولية أخرى من هذا النوع. وهي، حتى يومنا هذا، طرف في: ١٩ صكا دوليا للأمم المتحدة؛ و٣٤ اتفاقية دولية لمنظمة العمل الدولية؛ واتفاقية دولية لليونيسكو؛ و٤ اتفاقيات دولية لمنظمة الوحدة الافريقية.

٢٦- وفيما يتعلق بالمكانة التي تحتلها هذه الصكوك الدولية لحقوق الانسان في التنظيم القانوني السنغالي، تجدر الاشارة الى أن هذه الصكوك تمثل جزءا لا يتجزأ من القانون الوضعي في بلادنا وفقا للأحكام ذات الصلة للمادة ٧٩ من الدستور التي تضع الالتزامات الدولية فوق القوانين الوطنية. ولهذا السبب، يسلّم الفقه القضائي بجواز الاحتجاج بجميع الصكوك الدولية أمام القضاء، وتطبق المحاكم هذه الصكوك باعتبارها قانونا وطنيا.

٢٧- وفيما يتعلق بضمان الحقوق الاساسية التي تعترف بها هذه الصكوك الدولية، ينبغي الاشارة الى ان هذه المهمة تقع في المقام الأول على عاتق القضاة بموجب الأحكام ذات الصلة للمادة ٨١ من الدستور السنغالي. وعلى الصعيد الاداري، يقوم بتأمين هذا الضمان وسيط الجمهورية، حيث مهمته هي تنبيه السلطة التنفيذية لواجبها في مراعاة القانون الوطني من خلال مراعاة حقوق الانسان الأساسية.

٢٨- والضمان ذاته لحقوق الانسان مؤمّن أيضا على مستوى السلطة التشريعية، أمينة السيادة الوطنية، من خلال لجان التحقيق البرلمانية والأسئلة المكتوبة أو الشفهية الموجهة الى السلطة التنفيذية.

٢٩- وفي دولة تقوم على سيادة القانون مثل السنغال، يحق لأي فرد يشعر أنه ضحية فعل جرمي سبب ضرراً ما له، اللجوء الى المحاكم المختصة. وتنظر هذه الأخيرة في الشكوى وتبت في الجبر المناسب، من خلال التعويضات. ويجوز لها أيضا أن تأمر بالغاء الأعمال الادارية التي تنتهك حقوق الانسان. وأخيرا، يحق لضحايا الأحكام التعسفية الحصول على تعويض ويمكن رد الاعتبار اليهم.

٣٠- وضمان حقوق الانسان الأساسية يتحقق أيضا من خلال الرقابة التي تمارسها المنظمات غير الحكومية على السلطات العامة. ويوجد في السنغال نحو اثنتي عشرة منظمة من المنظمات غير الحكومية تكرّس أنشطتها حصرا للمسائل المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الانسان وتمارس هذه الأنشطة بحرية.

٣١- وأخيرا، ينبغي الاشارة الى وجود اللجنة السنغالية لحقوق الانسان منذ عام ١٩٦٥، وهي هيئة مكونة من ممثلي عدد من الوزارات ومكلّفة بمساعدة الحكومة في وضع وتنسيق سياستها في ميدان حقوق الانسان. ولا يفوت هذه اللجنة أيضا استرعاء نظر السلطات العامة الى حالات انتهاك حقوق الانسان.

رابعا - الاعلام والاعلان

٣٢- تقوم وسائط الاعلام العامة والخاصة بعمليات تعميم وتبسيط واسعة النطاق للصكوك الدولية، ومنها الشرعة الدولية لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية الأخرى الخاصة بحقوق الانسان، دون ترجمتها الى اللغات الوطنية، باستثناء اتفاقية حقوق الطفل التي تـُرجمت الى ثلاث لغات وطنية بفضل مساعدة منظمة الأمم المتحدة للطفولة. ويجري ترجمة هذه الصكوك الى اللغات الوطنية خلال المؤتمرات العامة التي تعقدها المنظمات غير الحكومية واللجنة السنغالية لحقوق الانسان.

٣٣- وفيما يتعلق بصياغة التقارير الدورية المتعلقة بتنفيذ الصكوك الدولية في السنغال، تقع هذه المهمة على عاتق فريق عامل مشترك بين الوزارات موضوع تحت اشراف وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية وشؤون السنغاليين في الخارج.

٣٤- ويجوز للمنظمات غير الحكومية الاطلاع على التقارير الدورية التي تضعها السنغال. ولكن هذه التقارير لا تخضع لمناقشات عامة.

- - - - -